

النزاهة تستعرض إنجازات مكافحة الفساد وتكشف خطط 2025-2030



استعرضت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الثلاثاء، نتائج تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (2021-2024)، مُسلّطةً الضوء على أهم المنجزات التي جنتها المؤسسات من تطبيقها.

وذكر إعلام الهيئة في بيان تلحقه "المطلع"، أن: "النائب الثاني لرئيس هيئة النزاهة (بشارت زنكنة) نوه بكلمةٍ له خلال ورشة العمل التي عقدتها الهيئة؛ لعرض النتائج والإحصائيات والأرقام التي تُعَدّنى بقياس مدى تنفيذ واستجابة الوزارات والجهات الحكومية مع الاستراتيجية الوطنية، وبأهمية تنفيذ مؤسسات الدولة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (2021-2024) التي أفضت إلى تشخيص المخاطر والتحديات ومعالجتها وزيادة مستويات النزاهة في تلك المؤسسات".

ونبه إلى أن: "الاستراتيجية أسهمت بشكلٍ فعّالٍ في الحدّ من مخاطر الفساد؛ لاشتمالها على آلية لتنفيذ المؤشرات الوطنية لمبادرات النزاهة ومكافحة الفساد على مستوى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة".

ومن جانبها، بيّنت المدير العام لدائرة التخطيط والبحوث في الهيئة (منال عبد الهادي) أن "تجربة العراق في إعداد وإطلاق الاستراتيجيات الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد جاءت استجابة وامثالاً لمضامين الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، لافتةً إلى أن "العراق يخضع لتقييم دوريٍّ عن مدى تنفيذ مواد الاتفاقية وبنودها"، مشيرةً إلى أن "هيئة النزاهة هي الجهة القطاعية المسؤولة عن تمثيل العراق في هذه الاتفاقية

وأكدت عبد الهادي علماً: "استحداث مبادراتٍ مؤسسيةٍ مبنية عن تطبيق الاستراتيجية الوطنية تمثّلت بإعداد إستراتيجيةٍ مؤسسيةٍ للنزاهة ومكافحة الفساد في كلٍّ من مؤسسات حكوميةٍ، وتحقيق منجزاتٍ جعلت للعراق ممارسات فضلى في الامثال لمضامين المادتين (5 و6) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فضلاً عن إنجاز تجربةٍ عراقيةٍ متميزةٍ في مجال إعداد الاستراتيجيات الوطنية وتطبيقها باعتماد المؤشرات الوطنية، مع إمكانية تطويرها؛ والمزج بين المعايير الوطنية مع المؤشرات الدولية وتبادلها مع الأجهزة النظيرة في مختلف الدول".

وأشارت إلى: "تحقيق التشبيك بين تطبيق الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية الأخرى، لافتةً إلى إعداد مسودة للاستراتيجية الوطنية للأعوام (2025-2030)".